

المصدر: وال نيوز

<http://www.walnews.com>

النشاط : إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"

التاريخ: 25-06-2010

اعلن وزير الاقتصاد محمد الصفدي، خلال افتتاح مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد المقدم من النائب غسان مخيبر، أن وزارة الاقتصاد معنية بمثل هذه القوانين فلا ثبات ولا استثمارات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن وبالتحديد للمستهلك حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه ولا يحافظ لبنان على مصداقيته تجاه السياح المستثمرين من دون ضوابط رادعة تحد من الفساد اينما وجد. وناشد المجلس النيابي مكافحة الفساد في القطاع العام وحق الوصول للمعلومات وحماية كاشفي الفساد.

واشار الى ان قانون "حماية كاشفي الفساد" يكمل منطقياً اقتراح قانون الحق في الوصول إلى المعلومات واقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي شاركت وزارة الاقتصاد والتجارة في صياغته.

واشار الى ان وزارة الاقتصاد والتجارة تنظر إلى تعزيز الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد كخطوة أساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطن والدولة، مشيراً الى "اننا نتطلع إلى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يقوم بكشف الفساد خاصة عندما يحصل على المعلومة في معرض عمله الذي يفرض عليه واجب السرية المهنية".

ولفت الصفدي الى ان "الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد كبيرة جداً وتأثيره على الاستثمارات خطير جداً"، مشيراً الى ان "الشائعات كثيرة عن فساد علني في الدوائر الحكومية"، متسائلاً "فهل القطاع الخاص بمنأى عن الفساد؟".